132 سلسلة محاضرات الإمارات

العلاقات الأمريكية - الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

الدكتور محمود مونشيبوري



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة محاضرات الإمارات» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

إهـــداء ٢٠١٢

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

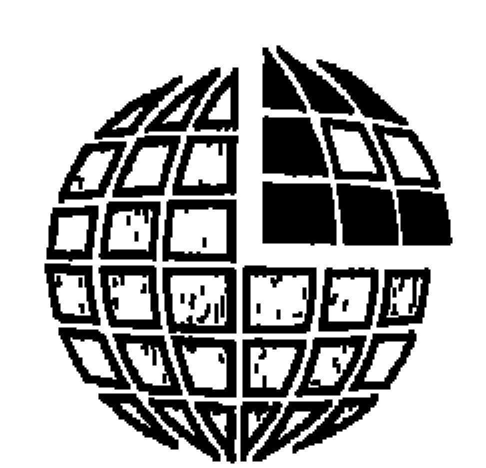
الإمارات

سلسلة محاضرات الإمارات

- 132 -

العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

الدكتور محمود مونشيبوري



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 7 كانون الثاني/ يناير 2009

الطبعة الأولى 2010

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-277-5

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-278-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

على رغم أن التنبؤ بالتوجه الذي ستعتمده إدارة أوباما إزاء تسوية النزاعات مع إيران منذ زمن بعيد أمر مايزال سابقاً لأوانه، فيتضح أنه من غير الوارد اعتماد سياسة إدارة بوش القائمة على تجنب الدبلوماسية المباشرة مع إيران، ولايزال من الصعب تقرير حقيقة إن كانت إدارة أوباما ستجد أذناً صاغية من قبل القيادة الإيرانية.

لقد أثار ظهور النفوذ الإيراني مجدداً في المنطقة بسبب الحسابات الخاطئة والمجازفات الغامضة لإدارة بوش في أفغانستان والعراق جدلاً واسعاً في منطقة الشرق الأوسط. وقد كانت الخيارات واضحة بالنسبة لإدارة بوش: إما احتواؤها وردعها عن موقفها وإما مواجهتها عسكرياً. ومع أن الخيار الأخير ينطوي على تداعيات خطيرة للغاية على المنطقة بأكملها حتى باستمرار الجهود التي سعت إلى ضم إيران طرفاً في حرب أفغانستان.

وقد أشار عديد من الخبراء إلى أن إدارة جورج بوش قد نأت بنفسها عن المحادثات الجادة مع إيران في الوقت الذي كان فيه يمكن أن تكون مجدية.[1] غير أن تعقيدات السياسات الإقليمية والتدخلات العسكرية أقنعت صنّاع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية بأن التفاوض مع إيران سيصبح مكلفاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وسيؤدي إلى زعزعة استقرار حلفائها في المنطقة.

المحور الرئيسي لهذه الورقة هو دعم خيار الدبلوماسية المباشرة مع إيران، في حين تناقش العوامل المساهمة لإنهاء "الدبلوماسية القسرية" التي تبنتها إدارة بوش. وتؤكد هذه الورقة فرضية أنه لم يكن هناك ما يدعو إلى تطبيع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة في منطقة محفوفة بالمصاعب والأزمات. كما أن تأثير إيران في استقرار المنطقة قد عزز دورها في صياغة جغرافيتها السياسية على نحو لا مفر منه. ولم يبق من الممكن تهميش نفوذ إيران في أفغانستان، ولا الاستهانة بتأثيرها في المناطق الجنوبية من العراق ولبنان وبعلاقاتها أيضاً مع حماس وسورية.

ثمة عدد من العوامل الأخرى التي صرفت الانتباه عن الحرب على القاعدة. ذلك أن عودة النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط وتوقعات مبيعات أسلحتها قد أدت إلى تضارب المصالح الغربية في المنطقة.[2] كما أصبحت الهند وباكستان بعد هجمات بومباي التي اقتحم فيها 12 إرهابياً فندق تاج في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 قاب قوسين أو أدنى من الحرب؛ إذ كان لهذا الحدث أن أزاح الانتباه -ولو مؤقتاً- عن القاعدة وطالبان، كما حول الانتباه عن الحدود الغربية لباكستان حيث ينشط أفراد القاعدة وممثلوهم.

وكان هجوم إسرائيل على غزة في 27 كانون الأول/ ديسمبر [2008] محط اهتمام العالم، ودفع بسياسة إدارة أوباما مباشرة نحو التركيز على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. كما شغلت إيران أيضاً التي أيدت دور حماس في قطاع غزة حيزاً رئيسياً من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه

المنطقة، مما أثار التكهنات حول احتمال اتجاه واشنطن نحو التعامل مع طهران في نهاية الأمر.

وقد يرتكز اختيار إدارة أوباما للمفاوضات المباشرة مع إيران على ثلاثة خيارات؛ أولها الاستمرار في نهج الترهيب والترغيب تجاه إيران من خلال المطالبة بمزيد من العقوبات على اقتصاد إيران عموماً وممتلكات زعمائه خصوصاً، بينما تقدم حوافز ذات أهمية استراتيجية في الوقت نفسه.

ويتمثل الخيار الثاني في عقد "صفقة كبرى" مع إيران، تخضع من خلالها جميع القضايا الإقليمية للتفاوض.

أما الخيار الثالث فيكمن في خوض مفاوضات تتناول كل قضية بصورة منفصلة مما يعمل على بناء ثقة متبادلة في أثناء العملية، في حين يتم التمهيد لمزيد من المفاوضات حول القضايا الجوهرية. ولا يمكن ضمان جدوى سياسة الترهيب والترغيب القديمة في هذه المسألة. كما أنه من المحتمل أن يواجه خيار "الصفقة الكبرى" قيوداً محلية بالقدر الذي تكون السياسات الداخلية لكلتا الدولتين ذات اهتمام. وتكمن مشكلة الخيار الثالث (أي معالجة كل قضية بصورة منفصلة) في أنه لا تمكن معالجة بعض القضايا بمعزل عن القضايا الأخرى، لكن ينبغي التعامل مع المصالح الكبرى للأطراف الرئيسية تزامنياً.

وتتبع جميع هذه الخيارات انتكاسات وفرص، إلا أنه يصعب الجزم في جدواها، ولكن ثمة ما يدعو للاعتقاد أن الحصيلة الإيجابية تكمن في الخيار الثالث على الأرجح.

نهاية "الدبلوماسية القسرية"

أسفرت الحروب في العراق وأفغانستان عن احتلال "دبلوماسية رعاة البقر" صدارة السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، كما أدت تبعاتها إلى تسليط الأضواء على عيوب هذه السياسة. فقد ولَّت الأيام التي كانت تعد فيها الأولوية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية أمراً مطلقاً، وأن تلك النداءات الدبلوماسية لها نفوذ بسيط في حل التوترات الإقليمية في الشرق الأوسط.

ويشير عجز إدارة بوش في تحقيق أهداف السياسة الخارجية في العراق، وفي توسيع حملاتها ضد الإرهاب، وفي الضغط من أجل فرض مزيد من العقوبات الشاملة على إيران، إلى الحاجة إلى توظيف متقن للوسائل والموارد الدبلوماسية الضخمة الموجودة تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية.

وتكمن الخلاصة الرئيسية من هذا الأمر في ضرورة انتقال الولايات المتحدة الأمريكية من دور الدولة المهيمنة إلى التركيز على الحوار والتعاون مع الأطراف الإقليمية الرئيسية بمن فيهم إيران وسورية. ويمكن كذلك استخلاص العبر من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، ذلك أن الاحتلال الأمريكي قلل كثيراً من الاهتمام بحملتها ضد العمليات الإرهابية في أفغانستان والمناطق القبلية المتاخمة التي تخضع لإدارة الحكومة الفيدرالية في باكستان.

ويؤكد التوتر القائم في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإيران، وهو الناتج عن الثورة الإيرانية، وأزمة الرهائن، وسياسة العقوبات والعمليات

السرية، على ضرورة تحريك علاقاتهم التي اتسمت بالجمود في الربع الأخير من القرن الماضي. فلم تكن سياسة العقوبات الأمريكية مجدية كلياً، وهناك حاجة أيضاً إلى استحداث نهج دبلوماسي جديد تجاه إيران يستند إلى الدبلوماسية الصارمة والمحادثات المباشرة. وقد لا يكون مفهوم "توازن القوى" القديم الذي يتمحور حول الحفاظ على استقرار توازن القوى المتنافسة أمراً مجدياً على الدوام، وبخاصة عندما يحين موعد المفاوضات.[3]

وثمة أسباب عديدة لإجراء "المحادثات" مع إيران؛ وعلى رأس هذه الأسباب أن هذا الحوار يمكن أن يدفع بمبادرة دبلوماسية متعددة الأطراف قد تم اتخاذها أصلاً، تعرف بمبادرة مجموعة 5+1 (تضم مسؤولين كباراً من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التي تتمتع بحق الفيتو بالإضافة إلى ألمانيا)، وتسعى إلى اعتماد حل التفاوض على المدى الطويل تجاه البرنامج النووي الإيراني. ويعد تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بمنزلة تسوية مربحة لكلتا الدولتين، كما يمكن تحقيق إحراز سلام على المدى الطويل من خلال تبني حوار أكثر إيجابية، وهو الأمر الذي من شأنه مكافحة الإرهاب ومعالجة الاستقرار في الشرق الأوسط الكبير.

ومن وجهة نظر الإيرانيين، ثمة عديد من الحوافز التي تحرك السير نحو تأسيس أرضية للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن للإيرانيين كذلك القيام بدور بناء في عملية إعادة إعمار أفغانستان والعراق، حتى إنهم قد يتمكنون من إقناع الولايات المتحدة بمصالحهم الطويلة المدى التي تتعلق بتحقيق الاستقرار الإقليمي في حال أبدوا الشفافية حول برنامجهم النووي.[4]

ومن المفاجئ أن تتوحد المصالح الأمنية المتبادلة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران فيما يتعلق باستعادة الاستقرار في العراق وأفغانستان. كما أن هناك إجماعاً متزايداً في إيران، برغم قطبية سياساتها، على أن الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية يمكن له أن يحسم الجدل القائم حول "تغيير النظام" في إيران. ففي 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، قدّم آية الله محمود هاشمي شهرودي، رئيس السلطة القضائية في إيران، دعمه لاتفاقية مركز قوات حفظ السلام بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق (SOFA)، وهي وثيقة تضمن وجود القوات الأمريكية في العراق حتى عام 2011. إلا أن موقف شهرودي الإيجابي إزاء الاتفاقية الأمنية تبعتها انتقادات صرح بها علي لاريجاني، المتحدث باسم المجلس (البرلمان)، الذي طالب الجمعية الوطنية العراقية برفض الاتفاقية.

وتعبّر معارضة لاريجاني للاتفاقية الأمنية هذه عن غموض السياسة الإيرانية، فقد أفاد خبراء بأن إرسال رسائل متنوعة لواشنطن يشير إلى أن طهران تنوي التعبير لواشنطن عن رغبتها في التعاون، والإعراب كذلك عن مرونتها في هذا الأمر حتى لا تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى استراتيجية إيران على أنها مؤشر ضعف.[5] ومهما كان السبب، يشير آخر تغيير قامت به طهران في الاستراتيجية في هذا الخصوص إلى موقف لين ومرن من جانب الزعماء الإيرانيين تجاه وجود القوات الأمريكية في العراق، وهو الأمر الذي قد يمهد الطريق إلى إجراء مفاوضات مستقبلية حول قضايا أخرى.[6]

ويمكن لدبلوماسية إيران الجديدة في لبنان التي تشجع تحول حزب الله من جيش إلى قوة سياسية أن تعزز مكانة آية الله محمد حسين فضل الله في مقابل مكانة حسن نصر الله. وقد كان محمد فضل الله مناصراً للتقارب السني الشيعي، حتى إنه يكن الاحترام للمجتمع المسيحي هناك.[7] كما دعت الحاجة المتنامية لاستقرار الأحوال في بيئة ما بعد التواجد العسكري في أفغانستان والعراق إلى صعوبة تجاهل دور إيران في هذا المسعى نظراً لنفوذها الكبير في كلا البلدين.

وتكشف القراءة التاريخية على وجه التحديد أنه كلما كان هناك تصادم أيديولوجي بين إيران والدول المجاورة لها، وبخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف الخاسر، بينما يكون أصحاب الاتجاهات المتشددة في البلدين هم الطرف الرابح. مثال ذلك التنافس الأيديولوجي بين إيران والمملكة العربية السعودية في أفغانستان في أثناء الاحتلال السوفيتي وبعده، الأمر الذي أدى إلى صعود طالبان وتنظيم القاعدة، وبالتالي وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن القول إن الطريقة المثلى للتعامل مع إيران هي في العمل ضمن إطار وهيكل الأمن الإقليمي مما يمد الإيرانيين بالأساس الذي يمكنهم حماية هذا الهيكل. وقد أدت الطريقة القديمة القائمة على توازن القوى الخارجي إلى نتائج غير مقصودة وتداعيات سياسية أدت في الحقيقة إلى تقويض سلطة الولايات المتحدة الأمريكية في مدى تأثيرها في صياغة مجرى الأحداث في المنطقة. كما أن تصعيد مسألة خطر القنبلة الإيرانية لا يقدم حلاً.

وقد تمكنت سياسة الردع والاحتواء الأمريكية من حماية حلفائها الغربيين الأوربيين خلال أربعة عقود من الحرب الباردة. ولم تغب هذه العبرة عن النخبة الإيرانية الحاكمة. إذ ينبغي تحويل التركيز في التعامل مع إيران باعتبارها شريكاً ضمن إطار الهيكل الأمني الإقليمي، وهو الأمر الذي يمكن أن يقلص من مخاوف القادة الإيرانيين، ويمدهم بالأساس الذي يمكنهم من إعادة صياغة مصالحهم الإقليمية المشروعة بطرق تتوافق ومصالح جيرانهم.

بيد أن تنامي مشكلات إيران الاقتصادية اقتضت تقليص ثيوقراطيتها المختلة على المستوى المحلي، حتى إنه يرجح أن تتزايد احتمالية إحداث إصلاحات داخلية على نطاق أكبر، وذلك في حال لم يجد النظام الديني العذر الكافي الذي يمكنه من الاختباء وراء خطر الاحتلال العسكري الأمريكي. ولا تبتعد هذه النظرة كثيراً عن الواقع نظراً إلى شيوع عدم الرضا بصورة متزايدة بين الشباب والنساء، المؤيدين الرئيسيين للإصلاح، والذين فقدوا الأمل وأثاروا التساؤلات علناً حول سياسات أحمدي نجاد الاقتصادية والسياسية، فهم بمنزلة رأس مال بشري مهم للغاية بالنسبة لعملية النضال في سبيل إصلاح ديمقراطي في إيران.

مفارقة أن تكون حليفاً وعدواً

كانت إدارة بوش قبل أحداث سبتمبر تركز على كيفية تغيير مجرى السياسة الإيرانية الخارجية، غير أن أحداث سبتمبر قلبت نظرة إدارة بوش حول إيران سريعاً، إذ إنها تنظر إليها الآن على أنها حليف عند قتال طالبان

والقاعدة في أفغانستان. وقد تعاون الإيرانيون مع الولايات المتحدة (في جنيف دبلوماسياً، وكذلك على أرض الواقع) وقصروا تواجدهم بطبيعة الحال على منطقة هيرات غربي أفغانستان التي أولتها إيران اهتمامها، بينما كانت تخفف عملياتها الهجومية في البلاد.[8]

وبالنظر إلى المشكلات التي تنبثق من عدم الاستقرار وتدفق اللاجئين بعد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان، ارتأت القيادة الإيرانية موافاة مصالحها على النحو الأمثل من خلال مساعدة الأمريكان على تحقيق نجاحهم في أفغانستان، ما يبرر تعاونهم مع الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر بون،[9] فقد ساعدوا المسؤولين الأمريكيين على التوصل إلى تشكيل حكومة جديدة في كابول، وتقديم مساعدة قدرها 750 مليون دولار أمريكي؛ الأمر الذي قوبل بعدها بتصنيفهم ضمن "محور الشر" وفق ما جاء في خطاب ألقاه الرئيس بوش أمام الكونجرس حول حالة الاتحاد في 29 كانون الثاني/ يناير 2002.[10]

ولقد أصبح التعامل مع إيران بعد التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق تحدياً سياسياً خطيراً بسرعة بالنسبة لإدارة بوش. فقد عمّق الاحتلال الأمريكي التوترات الطائفية والعرقية في العراق، بينما تأصل ولاء كل من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة الإسلامية لإيران. واعترفت الجماعتان علناً بأنهما اعتمدتا على إيران فيما يتعلق بالتوجيه الديني والمال والحصول على المأوى.[11] والأهم أنه من المستبعد جداً أن يفضي توغل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق إلى مهاجمة إيران.[12]

وتمخضت الآليات ومراكز القوى المتضاربة في إدارة بوش عن مؤشرات متناقضة حول الطريقة المثلى لتعامل واشنطن مع المعضلة الإيرانية. ويعكس هذا التشويش مدى الافتقار إلى ترابط استراتيجي تجاه إيران. وبخلاف احتلال العراق الذي فتّت الهوية الوطنية للعراق، سيدفع الهجوم على إيران بمواطنيه الذين ينتمون إلى توجهات أيديولوجية وسياسية مختلفة إلى الوقوف خلف النظام، مما يؤدي على الأرجح إلى تعزيز موقف المتشددين في الجمهورية الإسلامية لسنوات عديدة في المستقبل.

كما سيؤدي أي هجوم على إيران إلى نتائج مأساوية طويلة المدى مماثلة لما تسبب به الانقلاب في عام 1953، والذي أثّر سلبياً في تاريخ إيران وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.[13] وأهم ما تسبب به هذا الانقلاب هو نهاية الديمقراطية في إيران وظهور الدكتاتورية الملكية التي أسست، بعدها بربع قرن، ثورة شرسة مناهضة للولايات المتحدة. وقد أدى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنفير عديد من الإيرانيين، وشكّل هذا الأمر أولى الخطوات الأساسية نحو تفكك العلاقات الإيرانية-الأمريكية نهائياً خلال الثورة الإيرانية في عام 1979.[14]

ومن المؤكد أن يعقب أي هجوم على إيران آثار مشابهة تقريباً من منظور محلي وإقليمي. وتأكيداً على ذلك، سيؤدي مثل هذا الهجوم إلى تأزم الوضع العراقي، وتعميق توترات في فترة ما بعد انتهاء الصراع في أفغانستان، وتعزيز نفوذ حزب الله في جنوب لبنان، وإلى عواقب وخيمة مزعزعة للاستقرار الفلسطيني في الأراضي المحتلة. كما أنه من غير المرجح أن يفضي مثل هذا الهجوم إلى نشوب ثورة أو وضع فوضوي من شأنه إطاحة

الجمهورية الإسلامية. والقول بأن الهجمات الأمريكية على إيران يمكن لها أن تضعف نظام الجمهورية الإسلامية أمر يناقض تعقيدات الوضع الراهن. ذلك أن التدخل العسكري في أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 كان في مصلحة إيران.

وحتى يمكن النظر إلى قضية الحرب مع إيران على نحو صحيح، ينبغي تفحص مسألة الضربات الجوية بإمعان، سواء كان ذلك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل، وما إذا كانت على نطاق محدود أو شامل. كما أن مهاجمة منشآت إيران النووية التي يبلغ عدد المعروف منها عشرين منشأة، وكذلك أنظمة الدفاع الجوي الأرضية، سوف تسفر بكل تأكيد عن إلحاق ضرر بالغ بالبرنامج النووي الإيراني، ولكن هذا لن يؤدي إلا إلى تعطيل البرنامج لعدد من السنوات فقط.[15]

ويمكن للقوات البحرية الأمريكية أيضاً أن تطلق صواريخ كروز على قوات الدفاع الجوي الإيرانية، لكن من غير المحتمل أن تهدم هذه الصواريخ منشآت إيران المحصنة تحت الأرض، بما فيها منشأة تخصيب اليورانيوم في نطنز. فضلاً عن ذلك، لا يمكن للقنابل المضادة للتحصينات "bunker-busting"، والتي قد تضم قنابل نووية، استهداف مثل تلك المنشآت الأرضية المحصنة. لكن ما يدعو للقلق أكثر هو أنه لا يمكن تصور العواقب السلبية المحتملة لحرب مثل تلك، حتى في حال لم تستخدم الأسلحة النووية؛ إذ قد يخلف الغبار الإشعاعي المتساقط الناجم عن الضربات الجوية هذه خسائر مدنية كبيرة، ويؤدي إلى انتشار الأمراض في مختلف أنحاء المنطقة.[16]

وغني عن القول إن ناشطي حقوق الإنسان في إيران والحركات المؤيدة للإصلاح قد حذّروا بنفس القدر من أن الهجمات العسكرية الأمريكية على إيران ستدمر مساعيهم، وستؤدي إلى تعزيز النظام الديني.[17]

ثمة عديد من الدروس المستفادة التي يمكن استخلاصها من إخفاق سياسة إدارة بوش تجاه إيران والمنطقة. وقد تكمن أهم هذه الدروس في أن سياسة المحافظين الجدد في مواجهة إيران لم تنجح قط، بسبب البيئة السياسية المحيرة في كل من العراق وأفغانستان. وفي ظل القيادة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2009، يبدو من المنطقي أن ننظر في السياسات السابقة تجاه إيران قبل الانتقال بالحديث إلى سلسلة من التحولات السياسية في ظل القيادة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2009.

الخلاف النووي

على الرغم من اتفاق الغرب حول طريقة التعامل مع الملف النووي الإيراني، فقد أعرب الأوربيون عن ارتيابهم في نجاعة استخدام القوة العسكرية، ولم يبدوا ارتياحهم للسياسات الأخرى التي تتبناها واشنطن مثل العزلة السياسية أو تغيير النظام. وفي غياب ما يثبت أن إيران تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية، سيصبح من الصعب اصطفاف الأوربيين وراء السياسات العسكرية.[18] وقد كان فرض الاحتواء المزدوج على كل من إيران والعراق أمراً مكلفاً لكلا البلدين، إلا أن هذا الأمر وجّه إيران نحو الأسواق الآسيوية والتفاعل السياسي.

وعلى رغم أن وتيرة التهديدات الصادرة بشن هجوم عسكري على إيران من قبل أمريكا أو إسرائيل، أو من كلتيهما معاً، قد خفت في الوقت الحالي، إلا أن العقوبات المفروضة على إيران مازالت قائمة. وفي الحقيقة، تضاعفت في السنوات الأخيرة عقوبات كل من الولايات المتحدة الأحادية الجانب وعقوبات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف. ولكن من غير الواضح أن يكون هذا العناء كفيلاً بإقناع إيران بالتخلي عن حقها في "تطوير الأبحاث واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من دون تمييز"، وهو ما تكفله المادة الرابعة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT).[19]

وبذلك تتصرف إيران في إطار حقوقها بوصفها عضواً قد صادق على المعاهدة، وبموجب المادة الرابعة من هذه المعاهدة، فإنه يتسنى لإيران طلب التقنيات النووية واستخدامها لإنتاج الطاقة النووية. وقد كانت الصين وروسيا كذلك ضد سياسة الاحتواء، إذ أصرتا مراراً وتكراراً على أن التوجه نحو حل دبلوماسي أمر مجدٍ أكثر بالنظر إلى المحيط المريب للدبلوماسية القسرية واستخدام القوة.

ومن المحتمل أن يميل الإيرانيون إلى الردع النووي في الوقت الذي تحيط فيه القوات الأمريكية بحدودها من جهتين.[20] كما أن التهديدات التي تشكلها مخططات تسلح إيران نووياً أمر مبالغ فيه للغاية، إذ لا تمتلك إيران اليوم بعد أكثر من عقدين من الزمان سوى منشأة طاقة نووية واحدة فقط لا تعمل بعد، ويضم برنامج تخصيب اليورانيوم حوالي 5000 جهاز طرد مركزي منخفض السعة (ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 6000) تخضع

جميعها لمراقبة وتفتيش دوري من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).[21] ويغفل اللغط الزائد حول "الخطر الإيراني" عن حقيقة أن إيران لا تملك القدرة الكافية على تأسيس قوة عسكرية خارج حدودها، كما أنها ليست بمنأى عن سياسات الردع التقليدية.[22] فضلاً عن ذلك، من غير المحتمل أن يؤدي امتلاك إيران لسلاح نووي إلى تغيير موازين القوى في المنطقة.

وبرغم هذا كله، مازالت الدول المجاورة لإيران تنزعج من إثارة السؤال التالي: هل يمكن أن تؤدي الأسلحة النووية تلقائياً إلى بسط هيمنة إقليمية؟ وهو ما تتفاوت الآراء حوله؛ إذ يحذر بعض الخبراء من أن امتلاك إيران لقوة ردع نووية، سوف يؤدي إلى شعورها بالجرأة الكافية لتصعيد جهودها من أجل مواجهة ما يهدد استقرار المنطقة. كما ستتمكن طهران كذلك من تقديم المواد النووية لإحدى المنظمات الإرهابية التي تدعمها.[23] بينما يعتقد آخرون أن تسلح إيران بالأسلحة النووية لن يؤثر جوهرياً في توازن القوى على المستوى الإقليمي، ولن يحدث تغييرات جذرية في الديناميات السياسية لمنطقة الخليج لأسباب عديدة:

أولاً، لا توجد سابقة تاريخية تذكر في صحة أن امتلاك أسلحة نووية سيؤدي تلقائياً إلى بسط نفوذ إقليمي. و"لم يتمكن أي نفوذ نووي" كما قال سامر تاتا: «من استخدام الأسلحة النووية "لتهديد" خصمه. والافتراض القائل بأن وضع العالم سيتغير في حالة إيران أمر لا أساس له».[24] ثانياً، قد تصبح إيران أكثر قرباً تجاه الاعتدال الإقليمي، وذلك لإمكانية نشوب صراع

نووي مع إسرائيل. ثالثاً، وهو الأهم، ليس في وسع إيران النووية إملاء شروطها على جيرانها، ولن تصبح بالضرورة أكثر عدائية في سياساتها الإقليمية.[25]

كما أن المسألة المتعلقة بإمكانية قيام إيران بتقديم الأسلحة النووية للجماعات الإرهابية أو استخدامها لتهديد الآخرين أمر قابل للجدل. وسوف تكون ردود الأفعال المعادية لإيران مكلفة إلى حد لا يطاق في كلتا الحالتين. وبالنظر إلى أن جميع الدول المجاورة لإيران تعتمد على قوة الردع الأمريكية، فإن التهديدات المثارة أمر مبالغ فيه للغاية. وبالتالي ستتوخى إيران في تسلحها النووي الحذر الشديد تجاه اتخاذ المبادرات العدائية من النوع الذي قد يؤدي إلى دمارها كذلك. وكما أشار أحد النقاد السياسيين، ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أنه يمكن لنا إدارة مسألة إيران النووية بكل سهولة من خلال الاعتماد على سياستي الاحتواء والردع.[26] وما يفوق هذا الأمر هو تأييد بعض النقاد مثل توماس بيكيرنج وهيلاري مان ريفيريت لخطة إنشاء منشأة تخصيب يورانيوم متعددة الجنسيات في إيران باعتبارها أكثر الحلول ملاءمة للنزاع النووي.[27]

العقوبات

يشير التاريخ بكل وضوح إلى محدودية العقوبات الاقتصادية بوصفها أداة في الدبلوماسية القسرية. حيث أودت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق في أعقاب حرب الخليج عام 1991 بحياة أكثر من 600

ألف طفل عراقي.[28] ورداً على احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1979 السماح للإيرانيين التصرف في أصول مالية تقدر بـ12 مليار دولار يمتلكونها في الولايات المتحدة. ويكمن السؤال الحقيقي في ما إذا كان استخدام مثل هذه السياسة أمراً فعالاً. ولا يمكن تغيير حقيقة أنه من الصعب نجاح مثل هذه العقوبات في دولة ينظر أفرادها إلى أمنهم القومي على أنه عرضة للتهديد.

وأفادت دراسة بأن العقوبات الاقتصادية التي فرضت في المدة 1914-1990 ساعدت الدولة التي بادرت في تطبيقها على موافاة أهداف سياساتها بما يقارب 34٪ من النواحي التي فرضت فيها العقوبات.[29] ويبدو أن الصين وروسيا والحلفاء الأوربيين لأمريكا مازالوا يشكّون في جدوى العقوبات على إيران في حال لم تستنزف الخيارات الدبلوماسية تماماً. كما يحتمل ألا تنفذ العقوبات المفروضة على إيران على نطاق واسع بسبب جغرافيتها الواسعة واحتياطيها الهائل من النفط. وقد أشار الخبراء كثيراً في وقت سابق إلى أهمية مسالك إيران التجارية (التجارة والطاقة) بالنسبة لجيرانها. فمن المحتمل أن ينهار اقتصاد المملكة العربية السعودية في حال لم تتمكن من تصدير نفطها عن طريق مضيق هرمز. وكذلك، إذا توقفت إيران عن تصدير الغاز إلى تركيا، فذلك يعني انطفاء الأضواء في أنقرة،[30] حيث وقعت أنقرة مع إيران اتفاقية لتصدير 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي على مدى 25 سنة. كما وقعت تركيا أيضاً على اتفاقية موازية لشراء الغاز من تركمانستان السوفيتية سابقاً، حيث يمر عن طريق إيران. ومضت تركيا قُدماً في هذه

الاتفاقية على رغم معارضة الولايات المتحدة، مما يشير إلى أن صوت الاقتصاد يمكن أن يعلو على حساب السياسة أحياناً.[31]

ويبدو أن عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية الأحادية الجانب التي فرضتها على إيران قد أدت إلى عزلة السياسة الأمريكية الخارجية في المنطقة. وأكد بعض الباحثين على أن العقوبات الاقتصادية قد ألحقت الضرر بإيران لكنها لم تضعفها، حيث كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي طبقتها.[32] وقد طبقت الولايات المتحدة في أثناء تسعينيات القرن العشرين قوانين تشريعية ضد إيران، تحت ضغط الكونجرس بتحريض من اللوبي الإسرائيلي، أفضت إلى منع إجراء أي حوار أمريكي-إيراني جدي.

وتبنت إدارة كلنتون سياسة الاحتواء المزدوج تحت ضغوط إسرائيل. وطالبت هذه السياسة الجديدة الولايات المتحدة الأمريكية بترك سياستها الاستراتيجية القائمة على التصرف باعتبارها أداة للتوازن الخارجي في منطقة الخليج، والعمل في مقابل ذلك على نشر عدد من القوات في الكويت والمملكة العربية السعودية في محاولة لاحتواء كل من إيران والعراق. وقد صممت السياسة في الأساس لتقوم بأكثر من مجرد احتواء إيران، حيث كانت تهدف أيضاً إلى إحداث "تغييرات جذرية في سلوك إيران". وكان من بين أهدافها أولاً إجبار إيران على وقف دعمها للإرهاب والتخلي عن ملفها النووي.[33]

لقد فرض "قانون العقوبات النفطية الإيرانية" عام 1995 مزيداً من العقوبات النفطية والتجارية، وتبعه "قانون عقوبات إيران وليبيا" (ILSA)

الذي أدى إلى استحالة استجابة إدارة كلنتون للإشارات الإيرانية التي تحدث بين وقت وآخر، ولو كانت غامضة بعض الشيء، بشأن إجراء حوار بنّاء.[34] كما دفع قانون عقوبات إيران وليبيا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات على أي شركة، سواء كانت أجنبية أو محلية، تستثمر سنوياً ما قيمته 40 مليون دولار أمريكي أو أكثر في مشاريع النفط والغاز في إيران وليبيا. وقد شكك جميع حلفاء أمريكا بمن فيهم كندا والاتحاد الأوربي وأستراليا واليابان في قابلية تطبيق هذا القانون خارج حدود الولايات المتحدة. كما مثلت إيران سوقاً للبضائع الأوربية واليابانية التي تضم السيارات والطائرات والصناعات الدوائية ومجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية التي وصلت إلى 25 مليار دولار أمريكي في عام 1996.

وقد أدت هذه العقوبات إلى تدفق العملة الصعبة الإيرانية إلى الأسواق الروسية والصينية.[35] ومن الواضح أن منع الولايات المتحدة للشركات الأمريكية من المساهمة في صناعات النفط والغاز الإيرانية، قد فشل تماماً في إضعاف اقتصاد إيران وقدرته على تخطيط قطاع الطاقة.

وتبين آخر خطوات واشنطن المتمثلة في تصنيفها قوات القدس التابعة للحرس الثوري وثلاثة بنوك تمتلكها الحكومة الإيرانية (بنك ملّي وبنك ملات وبنك صادرات) ضمن قائمة المؤيدين للإرهاب، وهي السياسة الأحادية التي عادة ما تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران. كما اتهمت إدارة بوش إيران بتسليح المليشيات الشيعية في العراق وأفغانستان، ونشر أسلحة الدمار الشامل، ومساعدة الإرهاب وتمويله في الشرق الأوسط. وبذلك صنفت الإدارة قوات الحرس الثوري التي تتألف من 125 ألف فرد بصفة منظمة

إرهابية خارجية.[36] وكان يهدف الإعلان الذي صرحت به إدارة بوش في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 والذي منع المؤسسات الأمريكية المالية من ممارسة الأعمال مع 20 فرداً ومنظمة إيرانية، إلى عزل إيران مالياً.

وكانت هناك حاجة للمرة الأولى بأن تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية القوات المسلحة لأي دولة ذات سيادة على نحو مباشر.[37] وكان المقصود من هذا التصنيف هو إقناع الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية بقطع علاقاتها الاقتصادية بالأعمال والأفراد الإيرانيين. وكما ذكر سابقاً، فإن المحاولات السابقة لحشد تأييد الحلفاء قد باء بالفشل. فقد زادت الصين، على سبيل المثال، تجارتها مع إيران في عام 2006. واستمرت الشركات الروسية والهندية والأوربية وحتى الكندية في ممارسة الأعمال مع كثير من قطاعات الاقتصاد الإيراني المختلفة، وفي قطاع صناعات النفط والغاز الطبيعي على وجه الخصوص؛ بينما تخوفت كل من إيطاليا وألمانيا اللتين تربطهما علاقات تجارية طويلة مع إيران من خسارة كثير من الأعمال مع إيران لصالح روسيا والصين.

واتهمت وزارة الخزانة الأمريكية بنك تنمية الصادرات الإيراني (EDBI) بضلوعه في البرنامج النووي الإيراني، كما صنفت أيضاً ثلاث مؤسسات أخرى باعتبارها أطرافاً شاركت في عملية نشر الأسلحة، وهي "شركة وساطة أسهم بنك تنمية الصادرات الإيراني" The EDBI Exchange Company، و"شركة صرافة بنك تنمية الصادرات الإيراني" EDBI Stock Brokerage، و"مصرف التنمية الدولية لفنزويلا"[38] Banco Internacional de Desarollo CA of Venezuela.

وفي هذه الأثناء، استمرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جولاتها التفتيشية المفاجئة لمواقع إيران النووية، ولكنها لم تستطع العثور على ما يؤيد مزاعم الولايات المتحدة الأمريكية.[39] وكان من المعيب أن تلقى لائمة تصاعد العنف في العراق وفشل الحكومة العراقية في إحلال النظام في البلاد على إيران. ولن يفيد استخدام إيران كبش فداء أو مهاجمتها في حل مشكلات واشنطن في العراق، إذ قد يؤدي هذا الأمر إلى زيادة سوء الأحوال بإثارته الإضرابات في كافة أنحاء المنطقة.[40]

إدارة أوباما: الدبلوماسية المباشرة

في الوقت الذي اتفق كثير من الباحثين على أنه لا مجال للشك في دور الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها حارساً أمنياً لمنطقة الخليج العربي حيث وصلت مكانتها المرموقة ونفوذها إلى أوجها بحلول نهايات القرن العشرين، إلا أنهم أنفسهم يشككون في سياسات الولايات المتحدة خلال السنوات الثماني الماضية.[41] كما أضعفت مثالية إدارة بوش وعالميتها الجديدة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر من مصداقية نظام خاتمي، وفشلت في تفكيك "حاجز عدم الثقة" بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.[42]

وقد أضعف خيار إدارة أوباما في التفاوض مع إيران من دون أي شروط مسبقة من موقف المتشددين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن تهنئة أحمدي نجاد لأوباما بعد انتصاره في الانتخابات الوطنية، وهي خطوة غير مسبوقة في حقبة ما بعد الثورة الإسلامية، تشير بوضوح إلى رغبة إيران في إجراء محادثات بناءة.

لقد عانى أحمدي نجاد سياسياً على المستوى المحلي جراء الضرر الذي لحق بالاقتصاد الإيراني الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم والهبوط الحاد في أسعار النفط. وأسفرت خسارة التجارة والاستثمار نتيجة للعقوبات عن مشكلات محلية عديدة. غير أن توجه سياسات أحمدي نجاد نحو المناطق والأقاليم الريفية قد عزز فرصته في الانتخابات القادمة. كما أن الهجوم الإسرائيلي على غزة في أواخر عام 2008 وبدايات عام 2009 قد قوّى قبضة المتشددين الإيرانيين في حقيقة الأمر، وهو ما أدى من جهة أخرى إلى خلق فرصة أخرى لهم للبقاء في مقدمة الانتخابات الرئاسية للبلاد. وأدت الانقسامات القائمة داخل أحزاب الإصلاحيين والمحافظين إلى صعوبة التنبؤ بنتائج الانتخابات الرئاسية في إيران عام 2009 إلى حد كبير.

إلا أن إدارة أوباما ستبلي بلاء حسناً في التفاوض مباشرة مع أي فصيل أو حزب يفوز في الانتخابات. وفي الأساس، يمكن لإدارة أوباما وخيارها القائم على المفاوضات المباشرة أن تختار أحد ثلاثة أشكال، ويجدر استعراضها باختصار:

سياسة الترغيب والترهيب

يمكن للولايات المتحدة الاستمرار في سياسة "الترغيب والترهيب" تجاه إيران في الوقت الذي تسعى فيه لفرض مزيد من العقوبات على اقتصادها وممتلكات زعمائها. وقد أشار الرئيس باراك أوباما، في أثناء عملية تجديد القيادة الأمريكية في العالم، إلى أنه ينبغي استخدام القوة الأمريكية في كافة أنحاء الشرق الأوسط لشحذ الدبلوماسية الأمريكية. حيث يمكن للدبلوماسية

الصارمة المعززة بمجموعة كاملة من الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة أن تنجح في التعامل مع الخصوم القدامى مثل إيران وسورية، ذلك أن سياسة إصدار التهديدات والاعتماد على الوسطاء من أجل تطويق البرنامج النووي لإيران ودعمها للإرهاب ونشر العداء الإقليمي قد باءت بالفشل.[43] وقد صرح أوباما في الوقت الذي لا يُستبعد فيه احتمال استخدام القوة العسكرية بقوله:

ينبغي ألا نتردد في مخاطبة إيران مباشرة، إذ ينبغي أن تهدف دبلوماسيتنا إلى زيادة الثمن على إيران مقابل استمرارها في برنامجها النووي من خلال تطبيق عقوبات أكثر صرامة، وممارسة مزيد من الضغط من جانب شركائها الرئيسيين في التجارة... وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نبين لإيران، وللشعب الإيراني بخاصة، ما يمكن أن يحققه التغيير الجذري لهم في المشاركة الاقتصادية، والضمانات الأمنية والعلاقات الدبلوماسية.[44]

وقد ناصر بعض مستشاري أوباما، مثل دينيس روس المبعوث الأمريكي السابق للشرق الأوسط، خيار التحاور مع إيران مباشرة في الوقت الذي تطبق فيه عقوبات صارمة (مثل العقوبات الذكية) وتقدم فيه حوافز مثيرة (مثل المزايا السياسية والاقتصادية والأمنية). ويعتقد روس أن إدارة بوش أخفقت في تطبيق القدر الكافي من الضغط والحوافز التي كان يمكن لها قلب مسار إيران. وأضاف أن عقوبات الأمم المتحدة التي تم تبنيها خلال السنوات الثلاث الماضية استهدفت الصناعات النووية وصناعات القذائف ولم تكن مصوبة نحو الاقتصاد الكبير، إذ إن توجيه الضربات نحو الاقتصاد الإيراني مباشرة سيجبر النظام الإيراني على اتخاذ خيار ما.[45] وتكمن آلية تحقيق

هذا الهدف، كما استرسل روس في قوله، في تخفيف التركيز على الأمم المتحدة وفي السعي أكثر نحو كسب التعاون الأوربي والياباني والصيني والسعودي، «وكلما أبدت واشنطن رغبتها في التواصل مع إيران، شعرت الأطراف الأخرى بالارتياح حيال تصعيد الضغط».[46] وليس من السهل كسب تأييد جميع هذه الدول بالنظر إلى مصالحهم المتعارضة، سواء كانت اقتصادية أو غير ذلك، في إيران. وقد أكد روس أن تأييد الصين سيهدئ مخاوف الأوربيين حول عدم قابلية تطبيق الضغط من أطراف متعددة في حال عدم موافقة الصين وروسيا على التعاون.[47]

ويعتقد نقاد آخرون أن النفوذ الإيراني على صعيد المنطقة أمر مبالغ فيه. وقد أشار أحد الخبراء إلى أن «لإيران طموحات إقليمية بكل تأكيد، إلا أنها لا تمتلك النفوذ الكافي الذي يمكنها من أن تصبح قوة إقليمية».[48] وبخلاف بعض الخبراء الذين يعتقدون أن إيران عازمة على إثارة التمرد الشيعي على طول سواحل الخليج العربي الذي يضم 90٪ من الشيعة،[49] لا يوجد ما يثبت أن إيران تخطط لهذا الأمر على المدى الطويل. وقد حذّر كثير من الخبراء من أن زعماء المنطقة يميلون إلى التقليل من شأن قوتهم الذاتية أو إلى المبالغة في التهديدات الماثلة أمام استقرار أنظمتهم. فمنذ أن شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على أفغانستان والعراق، استمرت إيران في تبني سياسات متنوعة، كان بعضها عدائياً، وهو الأمر الذي شكّل تهديدات حقيقية أو محتملة للولايات المتحدة وحلفائها. بيد أن أياً من هذه السياسات لم تهدف إلى تحقيق مسعى واسع النطاق لزعزعة استقرار المنطقة أو بسط الهيمنة، كما فعلت في ثمانينيات القرن العشرين.[50]

ويتفق النقاد على أن الجهود الرامية إلى تشكيل الأمن الإقليمي لتقوية أمن إيران وجيرانهم ستؤدي إلى تقليص حاجة إيران إلى قوة الردع، الأمر الذي يقلل بدوره من حاجتها إلى الاستمرار في تبني السياسات العدائية في العراق ولبنان وفلسطين.[51]

الصفقة الكبرى

يتمثل الخيار الثاني في «فتح الأبواب لمفاوضات مباشرة وغير مشروطة وشاملة على مستويات دبلوماسية رفيعة»، وتعرف هذه بـ"الصفقة الكبرى"، وتشمل مراسلات ومبادلات غير رسمية.[52] ويعتقد المؤيدون لهذا الخيار (أمثال غاري سيك من جامعة كولومبيا الذي عمل في قضية إيران عندما كان في مجلس الأمن القومي للرؤساء السابقين جيرالد فورد وجيمي كارتر ورونالد ريجان) أن منهج العقوبات الصارمة لم يتمكن من حل أي من المشكلات الرئيسية في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، بل إنها زادت الأمور سوءاً بالفعل. وأشار سيك إلى أن التهديدات لن تجبر إيران على الإذعان، «كما أن النظام الحاكم في طهران حالياً لا يواجه خطراً وشيكاً. وينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع حداً لاستفزازاتها، وأن تتبنى رؤية على المدى الطويل تجاه هذا النظام، كما كان حالها مع الاتحاد السوفيتي والصين».[53]

وقد كرر الخبراء المؤيدون لهذا الخيار تحذيرهم من مهاجمة إيران؛ إذ ستؤدي الإصابات المدنية والأضرار الاقتصادية التي تنتج عن مثل هذه الحرب إلى تصعيد العداء ضد أمريكا إلى مستويات من شأنها تقويض نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وقوتها على نحو جذري في كافة أنحاء المنطقة، مما

يؤثر في الحقيقة سلبياً في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورخائها.[54] ويؤكد هؤلاء الخبراء على أن "الصفقة الكبرى" مع إيران ستخدم مصالح الجميع، إذ يمكن لها -كما أشار توماس ماتير- أن تنعكس إيجابياً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تدفع إدارة أوباما نحو التواصل مع إيران، فالصفقة الكبرى هي الطريقة المثلى للولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنها من استئصال النزعة القائمة على معاداة أمريكا بين الشيعة والسنة في المنطقة.

ومن الأرجح أن تتواءم هذه الصفقة على نحو إيجابي مع الشراكات الأمنية القائمة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية.[55] وأشار ماتير في سياق آخر إلى أن "الصفقة الكبرى" قد تكون هي الحل المناسب لكثير من المشكلات التي تواجه المنطقة وما حولها.[56]

ويعتقد البعض من محللي العلاقات الأمريكية-الإيرانية، مثل تريتا بارسي، أنه ينبغي على إدارة أوباما تسليم إيران دوراً في المنطقة إلى حد ما، وأن تبدأ بالتركيز على كيفية التأثير في السلوك الإيراني في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين بدلاً من قمع النفوذ الإيراني. ويكمن السؤال في مدى ارتباط الأهداف الإيرانية بصفة الهيمنة.

ولا تمكن الإجابة عن هذا السؤال بمعزل عن النظر في دور إيران في المنطقة، ومن جهة أخرى، يتطلب الاتفاق على دور إيران اتفاق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة على مثل هذا الدور وعلى نطاقه؛ وهو الأمر الذي يقتضي نقلة نوعية في منهج واشنطن تجاه إيران

والشرق الأوسط، إلا أن من المحتمل أن يحول الفشل في التوافق مع متطلبات إيران القائمة على التوازن الجديد في المنطقة دون أوباما والإدارات الأمريكية المقبلة من تحويل الفرص السياسية إلى مخارج دبلوماسية حقيقية.[57]

وكذلك، فإن هناك حجة قوية لتبني "الصفقة الكبرى"، بما أن حلول عديد من مشكلات المنطقة بيد إيران. كما يمكن للتعاون المستقبلي مع إيران أن يعزز إمكانية حل القضايا الفلسطينية في الأراضي المحتلة ومع حزب الله في لبنان، وهما القضيتان الماثلتان أمام استقرار المنطقة وسلامها.

وقد أشار أحد الخبراء إلى أنه ينبغي أن ينظر الغرب إلى الإيرانيين بوصفهم "شركاء محتملين" في حل النزاع الفلسطيني، غير أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مفاوضات جادة فقط.[58] وبينما أغضب احتلال العراق بعضاً من حلفاء أمريكا الرئيسيين، فإن من الحكمة تبني دبلوماسية متعددة الأطراف.

ومن الجانب الإيراني، ينبغي البدء في الصفقة الكبرى بالاعتراف بدور إيران في المنطقة. فقد أخفقت السياسة التقليدية القائمة على "توازن القوى" في التوصل إلى إيجاد حل لقضايا المنطقة، وهي السياسة التي لا تقبل بها إيران. ولا يمكن إحلال الأمن في المنطقة على حساب انعدام الأمن في إيران. وفي المقابل، ينبغي على إدارة أوباما تبني سياسة "توازن المصالح".[59] كما ينبغي أن تستند هذه السياسة إلى إعادة صياغة دور إيران في السياسات الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية. فقد تغيرت طبيعة النفوذ والسياسات في المنطقة على نحو كبير وأصبحت أكثر استقلالية. حيث ترتبط القضايا

السياسية الأمنية اليوم في الشرق الأوسط الكبير بصراعات تقاسم السلطة في الخليج، كما أن إيران تلعب دوراً حيوياً في كلا الإقليمين. وبالتالي فإنه من الضروري صياغة "الصفقة الكبرى" ضمن التكيف مع عودة دور إيران في المنطقة.

وخلافاً للرأي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية، لا تتمثل القضية الرئيسية بالنسبة لإيران في تحقيق "ضمانات أمنية"؛ إذ يقع جل اهتمامها على القيام بدور إقليمي مناسب يتكافأ مع مصادر الطاقة لديها.[60] ولكن يبقى كثير من الأسئلة: ما أثر هذا المنهج على البراجماتيين والمحافظين/ الشعبويين في إيران؟ هل سيسفر هذا الأمر عن انشقاقهم، أم سيقوي أحدهم ضد الآخر؟ ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن رئاسة أوباما ستؤدي إلى تأصيل الانقسامات الداخلية العميقة في إيران،[61] يزعم آخرون أن الانتخابات لن تغير مسار إيران جذرياً إزاء السياسات الخارجية والمحلية.[62]

وعلى رغم أنه لا يمكن الفصل في الإجابة عن هذه الأسئلة وما يتعلق بها، إلا أن ما يمكن الجزم فيه هو أن منهج الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النزاع النووي مع إيران قد فوّت فرصة نادرة للتواصل مع طهران. ويعتقد تشاك هاجل، عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ أن أنجع الطرق التي تجنب تحول هذا المأزق إلى أزمة تكمن في إجراء محادثات مباشرة مع إيران. وأضاف هاجل أن بيد إيران مفاتيح الحل لعديد من المشكلات الإقليمية، ولا يمكن التعامل مع النزاع النووي بمعزل عن «العراق والإمكانيات النووية، والإرهاب، وإسرائيل، والنفط، وتمثل جميعها جزءاً من

كل لا يمكن التعامل مع أي منه دون البقية».[63] وأشار إلى أنه «لا يمكن إيجاد حل دائم للخطر الإيراني النووي حتى يتم النظر في المصالح الكبرى لكل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة والعالم».[64]

كما قدم مارك كاتز، أحد الخبراء، منطقاً جديداً من زاوية مختلفة وأوسع فيما يخص المفاوضات مع إيران. حيث يعتقد أن غزو روسيا الأخير لجورجيا قد أدى إلى تحقيق وئام مع إيران يتفق على نحو كبير مع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حين أنه طالما عارضت إسرائيل مثل هذا الوئام، فإن هذا المنهج يخدم مصالحها. وحتى تمنع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي وروسيا من تحقيق النفوذ على حساب أوربا من خلال سيطرتها الكبرى على واردات الغاز منها، فقد سعت الولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوربي إلى إيجاد مزود للغاز بدلاً منها.

وفي هذا الصدد، تقدم إيران خياراً مغرياً؛ إذ يمكن لها أن تكون نقطة عبور (مسار خط أنابيب بديل) لغاز أذربيجان وتركمانستان لشحنها عن طريق تركيا وصولاً إلى أوربا.[65]

ويعتقد أن أوربا، عاجلاً أو آجلاً، يمكن أن تستورد الغاز من إيران لأسباب عديدة، أهمها هو أن إيران أبدت رغبتها في عقد مثل هذا الاتفاق مع أوربا. وحقيقة أن روسيا لا يمكنها دخول إيران كما فعلت مع جورجيا تجعل إيران خياراً مرغوباً فيه بدرجة أكبر. وخلاصة قول كاتز هي أنه ينبغي على واشنطن الاعتراف بالحقائق التالية: «ستؤدي معارضة شراء أوربا الغاز من إيران إلى زيادة سوء العلاقات الأوربية-الأمريكية، مما يقدم لروسيا فرصة

إضافية لاستغلال هذه الاختلافات، وألا تحرك ساكناً في تعديل السلوك الإيراني تجاه إسرائيل».[66]

ومن جهة أخرى، تبقى كثير من الأسئلة الرئيسية من دون إجابة عند النظر إلى خيار المفاوضات. كيف تحسب مقاييس الربح والخسارة عندما يتعلق الأمر بالمفاوضات المباشرة مع إيران؟ هل تصب المفاوضات في مصلحة دور إيران في الاستقرار الإقليمي والأهداف الأمريكية على حد سواء؟

ولم يبق ممكناً احتواء الغموض المتنامي للسياسات اللبنانية، والعنف القائم بين الفصائل الفلسطينية، وتصاعد الصراعات الطائفية في العراق على نحو فعال من خلال سياسات إدارة بوش التي لم يحالفها الحظ. وقد باءت السياسة الأمريكية القائمة على التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط تحت تهديد السلاح بالفشل. ويعتقد خبراء أن إيران والولايات المتحدة الأمريكية هما القوتان العظميان من حيث النفوذ في الخليج العربي الغني بالنفط، كما تتوازى مصالحهما الاستراتيجية في المنطقة.[67]

ولقد اتصفت علاقة كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين بالتعاون والمواجهة حتى بعد الثورة الإسلامية في عام 1979. كما أن إمكانية التسوية بين الطرفين أمر جدير بالاهتمام الخاص.[68]

دراسة كل قضية بصورة منفصلة

يتمثل الخيار الثالث في تبني منهج تدريجي أو يتناول كل قضية بصورة منفصلة. ويستند هذا المنهج إلى أنه ليس من رغبة سياسية واضحة لحل

المشكلات الإقليمية في الوقت نفسه. إذ تعمل السياسات المحلية لكلتا الدولتين على تقييد إبرام مثل تلك الصفقة الكبرى، وتبدي من الأمل ما لا يكاد يذكر في التقدم تجاه وضع خطة شاملة في المستقبل القريب. والأفضل أن تستمر المفاوضات مع التركيز في المراحل الأولى على بعض القضايا التي من المرجح أن يتم الاتفاق عليها، والانتقال بعد ذلك إلى القضايا الإيرانية الأكثر تعقيداً فيما يتعلق بالبرنامج النووي.

وسيكون التفاهم الأمريكي-الإيراني بمنزلة حالات تبنى على أساسها الثقة بكل من العراق وأفغانستان، وهو الأمر الذي يمهد الطريق لمزيد من المفاوضات والاتفاقيات، تماماً مثلما عقدت إيران في السابق سلسلة من الاجتماعات السرية مع دبلوماسيين أمريكيين في جنوة بين عامي 2001 و2003 قبل أن توقفها إدارة بوش. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لديهما العدو نفسه (المتمثل في المليشيات السنية) في المنطقة، ويمكن لعلاقات إيران بحزب الله وغيرها من المنظمات المعادية لإسرائيل أن تمثل محاور للبحث في مزيد من المفاوضات. وكذلك فإن ظهور النفوذ الإيراني من جديد وكيفية التعايش مع إيران في المنطقة قد تكون قضايا يمكن طرحها أيضاً على طاولة المفاوضات.[69]

وأشار بعض الخبراء إلى أن هناك فرصة حقيقية لتحقيق النجاح من خلال تبني سياسة تقوم على الشراكات الانتقائية في نطاق القضايا المتطورة.[70] بينما يؤكد آخرون على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فشلت في تمييز المرحلة الانتقالية لإيران، المتمثلة في تحولها من دولة شيعية ثائرة وإرهابية إلى قوة عسكرية تقليدية. وقد أثبتت إيران أنها عقلانية وبراجماتية ومتيقظة.[71] كما

أكدت مجموعة دراسة العراق، التي يشترك في رئاستها كل من وزير الخارجية الأميركية الأسبق جيمس بيكر الثالث وعضو الكونجرس الديمقراطي لي هاملتون، على أهمية تنوع الطرق المتبعة الرامية إلى السعي بغية التوصل إلى استراتيجية للخروج. وقد أولت هذه الدراسة أهمية قصوى لإنعاش عملية السلام الإسرائيلي-الفلسطيني وفصل البرامج النووية الإيرانية عن قضية العراق وإحالتها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[72]

ويرى بعض الدبلوماسيين أمثال وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير، في الوقت الذي يرحبون فيه بإجراء المحادثات الأمريكية-الإيرانية، أن إجراء مثل هذا الحوار يثير القلق في مرحلة لاحقة. إذ يمكن للمحادثات المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية -كما يحذر كوشنير- أن تقلص وحدة القوى الرئيسية في سياق مفاوضات مجموعة (5+1) ليس مجرد وحدة أوربا مع واشنطن، بل مع الصين وروسيا كذلك. كما يشدد كوشنير على ضرورة أن تتحلى المحادثات الثنائية بالحذر تجاه تقوية الدبلوماسية المتعددة الأطراف بدلاً من إضعافها. وينبغي أن تتم الصفقة الكبرى مع إيران في ضوء الاهتمامات المشروعة للأوربيين،[73] وذلك نظراً للطبيعة الواسعة التي تتسم بها القضايا المعنية هنا، والتي تشمل معالجة بعض القضايا التي تنعكس عواقبها المحتملة على دول أعضاء الاتحاد الأوربي.

وقد ترددت أصداء الاهتمام ذاته من جانب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى المفاوضات. ذلك أن انضمامها، حتى بصفة أعضاء مراقبين، سوف يثمر عن دخول علاقات الجوار مع إيران في مرحلة جديدة.

الخاتمة

عادة ما تُسبَق قضية الحوار الأمريكي-الإيراني -على الأغلب- بإثارة الجدل حول ما إذا كانت القيادة الجديدة التي ستظهر في كلا البلدين ستتمكن من تحقيق مثل هذه المبادرات الدبلوماسية. وتشير رؤية أوباما التي تتمثل في "محاورة الخصوم" إلى بارقة أمل نحو التطبيع، حيث تمثل الانتخابات الإيرانية في حزيران/ يونيو 2009 التحدي الرئيسي الماثل أمام القيادة الإيرانية التي يتنامى اهتمامها في تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن الإجابة مازالت غير واضحة حول ماهية النهج الذي ستتبناه الولايات المتحدة نحو إيران.

فمن الجانب الإيراني، أشار بعض الخبراء إلى أنه في حال تطلعت الجمهورية الإسلامية إلى تبني دبلوماسية جديدة قائمة على تطبيع الروابط مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه من غير المحتمل أن يشترك الرئيس أحمدي نجاد حينها في مثل هذه المواءمة.[74] بينما أكد آخرون على أن الهدف من التواصل مع إيران يكمن في فتح قناة فعالة للتواصل مع حكومة إيران تحديداً، لا في التواصل مع أي من الجماعات أو الفصائل فيها.[75]

وثمة أسباب وجيهة تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني منهج تدريجي مع إيران، وهو الذي يمكن الشروع فيه من خلال محادثات دبلوماسية رفيعة المستوى ذات أهداف شاملة تتمثل في اتخاذ تدابير بناء الثقة على المدى القصير، والتي تهدف بدورها إلى تمهيد الطريق نحو مزيد من المفاوضات. وليس من الضروري أن تتنبأ تدابير الثقة هذه بنتائج الانتخابات

الرئاسية الإيرانية في حزيران/ يونيو 2009. وربما يكون من الجدير أن تفترض إدارة أوباما أنه سيتعين عليها التعامل مع أحمدي نجاد أو أحـد المحـافظين أو المتشددين المشابهين له خلال السنوات الأربع القادمـة.[76] كـما قـد لا تـضمن هذه المحادثات في حال حدوثها حلولاً لجميع القضايا العالقة بين الـدولتين، إلا أنه من المؤكد أن تفضي إلى تهدئة التوترات القائمة بينهما في الوقت الحالي.

وعلى ما يبدو، للتعاملات التجارية والمساعدة التقنية تـأثير مهـدئ في إيران، لكن لا ينبغي التهويل في تقويم هذا التأثير. فمن غير المرجح أن يؤدي فرض مزيد من العقوبات إلى تغيير المسار الإيراني بشكل جذري. فقـد اتفـق بعض الخبراء الذين أيدوا رزمة الحوافز الاقتصادية في السابق عـلى أن أفـضل الطرق إقناعاً لإيران بقلب قرارها الـسياسي هـي التـي تـستند إلى سياسـات القوة وليست الحـوافز الاقتـصادية. ويـشير راي تاكيـه إلى أنـه «ينبغـي عـلى المجتمـع الـدولي تهيئـة الأوضـاع التـي تجعـل إيـران تنظـر إلى المـصالح الاستراتيجية في الوقت الذي تمتثل فيه إلى المعايير الدولية».[77]

ولم يتضح مدى تـأثير سياسـة فـرض العقوبـات - أو حتـى التـي تـم تطبيقها للآن - في تغيير سلوك إيران. لكن الواضح أنه لا يمكن حل الخلاف النووي بمعزل عن القـضايا الإقليميـة في بعـض النـواحي، فقـد أدت هـذه العقوبات إلى تقوية الجمهورية الإسلامية بدلاً من إضعافها. وكان لاستخدام الوسائل الخفية الرامية إلى إطاحة الحكومة الإيرانية نتائج عكسية. وكـما هـي الحال مع كوريا الشمالية، ينبغي على إدارة أوباما التوصل إلى طريقـة لـصياغة شروط الحوار واحتواء المعضلة الأساسية المتمثلة في كيفية التعامل مـع دولـة قد صنفت سابقاً من قبل إدارة بوش ضمن "محور الشر".

وحتى الآن لم يتمكن الاتحاد الأوربي من الاتفاق حول عقوبات أكثر صرامة لفرضها على إيران، وذلك برغم الضغط الذي تمارسه كل من بريطانيا وفرنسا. وقد دعا فشلهم في الوصول إلى اتفاق واسع حول العقوبات الرئيسية الجديدة كلاً من بريطانيا وفرنسا حالياً إلى التحول نحو هدف أبسط وأسرع، وهو منع اثنين من أكبر البنوك الإيرانية، وهما صادرات وملّي، من العمل في الأراضي الأوربية.[78] وينبغي على إدارة أوباما، من منطلق التعبير عن حسن النيات والمبادرات المدروسة التي تصل إلى تعزيز تدابير بناء الثقة بين البلدين، أن تتفادى الوقوع في فخ الضغط من أجل خوض جولة أخرى من العقوبات الدولية ضد إيران. إذ إنه في حال حدوث ذلك، فإن الأرجح أن تقوى قبضة المتشددين في إيران.

وليس من المجدي فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على اقتصاد إيران. كما أن الشعب الإيراني في الوقت الحالي أقل ميلاً لمناصرة القومية الدينية، ويبدي القليل جداً من العداء ضد أمريكا. أما السؤال الرئيسي الماثل أمام النزاع النووي فهو: لماذا ينظر الإيرانيون إلى البرنامج النووي كأمر أساسي بالنسبة لمستقبلهم الأمني إلى الحد الذي يغنيهم عن الاهتمام بالكيفية التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي تبنيها لإيقافه؟ وعلى رغم أننا نقف الآن أمام فرصة غير مسبوقة في العمل الدبلوماسي، إلا أنه لا ينبغي أن يتساوى توظيف الوسائل والطرق الدبلوماسية بالاسترضاء، إذ قد يغضب هذا الأمر جَيران إيران العرب الذين يشكون في أن تفضي تلك التنازلات الدبلوماسية الأمريكية في نهاية الأمر إلى تعزيز طموحات طهران وخططها في بسط هيمنتها على المنطقة.

أما الدرس الرئيسي الذي ينبغي استخلاصه بعد قيام الحربين في المنطقة فهو أن الولايات المتحدة الأمريكية ستفشل بمعنى الكلمة في حربها على الإرهاب إذا لم تستعن بأحد الأطراف المحورية الفاعلة في المنطقة مثل إيران. كما أن الحرب على الإرهاب ليس لها حلول عسكرية في نهاية الأمر. وكذلك، فإن سياسة أمريكا في بيع الأسلحة للأطراف الإقليمية الفاعلة أدت إلى تقديم الدعم للسنة والشيعة، كلٌّ على حساب الآخر، أو تحريض جماعة ضد أخرى، وهو ما لم يقدم حلاً للمشكلة.

كما أن اعتماد الاستراتيجيات القديمة القائمة على توازن القوى للحفاظ على الوضع الراهن، أو استغلال الأقليات العرقية للإضرار بنظام حاكم معين، قد أدت إلى نتائج عكسية. فقد أثبتت مثل هذه الاستراتيجيات خطورتها، حيث تم استغلالها بمهارة من قبل المتطرفين بطرق مختلفة في جميع النواحي.

ومن أجل طمأنة جيران طهران العرب تجاه مخاوفهم حول الاضطرابات الطائفية الناشئة، فإنه ينبغي إنهاء التنافس القائم بين إيران وجيرانها العرب على النفوذ الإقليمي والأيديولوجي. ويمكن تحقيق هذا الأمر من خلال تطبيق "دبلوماسية صلبة وقائمة على المبادئ"، كما أشار الرئيس أوباما، حيث إنه ما من خيار أحكم وأرشد من تبني "الدبلوماسية الخالية من الشروط المسبقة" مع إيران.

الهوامش

1. انظر:

Barbara Slavin, *Bitter Friends and Bosom Enemies: Iran, the U.S., and the Twisted Path to Confrontation* (New York, NY: St. Martin's Press, 2007), 216.

2. انظر:

Ariel Cohen, "Putin's Middle East Visit: Russia is Back," March 5, 2007; (http://74.125.95.132/search?q=cache:wHLLoH0XnPgJ:www.heritage), accessed on December 3, 2008.

3. انظر:

Encyclopedia of American Foreign Policy, "Balance of Power"; (http://www.americanforeignrelations.com/A-D/Balance-of-Power-1914-1945.html), accessed on November 25, 2008.

4. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

Mahmood Monshipouri and Banafsheh Keynoush, "Dealing with Iran: Confrontation and Cooperation?" *Insight Turkey*, vol. 10, no. 4 (October–December 2008), 135–157.

5. انظر:

Babak Rahimi, "Iran's About Face on the Status of Forces Agreement," *NIAC US–Iran Policy Memo*, November 25, 2008; (http://www.niacouncil.org), accessed on December 6, 2008.

6. انظر:

Antony T. Sullivan, "Regional Games: Iran and Russia," *Levant Monitor Update*, November 24, 2008; (http://www.mepc.org/resources/Levant Monitor.asp) accessed on November 24, 2008. See also Howard LaFranchi, "Iran: Will Talks Happen under Obama?" *The Christian Science Monitor*, November 21, 2008, 3.

7. Ibid.

8. انظر:

Kenneth M. Pollack, *The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America* (New York, NY: Random House, 2004), 349.

9. Ibid.

10. انظر:

Alistair Lyon, "Obama Pelted with Advice on Iran: No Easy Options," November 21, 2008; (http://www.niacouncil.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1283&Itemid=2) accessed on November 25, 2008.

11. انظر:

Robert Baer, *The Devil We Know: Dealing with the New Iranian Superpower* (New York, NY: Crown Publishers, 2008), 47.

12. Ibid., 50.

13. انظر:

Stephen Kinser, *Overthrow: America's Century of Regime Change From Hawaii to Iraq* (New York, NY: Henry Holt and Company, 2006), 201–207.

14. Ibid., 201.

15. انظر:

Thomas R. Mattair, *Global Security Watch: Iran, A Reference Handbook* (Westport, CT: Praeger Security International, 2008), 134.

16. Ibid.

17. Ibid., 137.

18. انظر:

A European diplomatic adviser is being quoted in Seymour M. Hersh, "The Iran Plans," *The New Yorker*, April 17, 2006, 36.

19. وحول مصدر يعطي مزيداً من الضوء على هذا الموضوع، انظر:
Sasan Fayazmanesh, *The United States and Iran: Sanctions, Wars, and the Policy of Dual Containment* (New York, NY: Routledge, 2008), 236.

20. انظر:
Noam Chomsky and Gilbert Achcar (eds), *Perilous Power: The Middle East and U.S. Foreign Policy* (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2007), 141.

21. انظر:
Gary Sick, "The Republic and the Rahbar," *National Interest online*, January 6, 2009; (http://www.nationalinterest.org/Article.aspx?id=20482).

22. Ibid.

23. انظر:
Richard N. Haass and Martin Indyk, "Beyond Iraq: A New US Strategy for the Middle East," *Foreign Affairs* vol. 88, no. 1 (January/February 2009), 47.

24. انظر:
Samir Tata, *Iran: The Case for Détente* The Emirates Occasional Papers No. 62 (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008), 39.

25. انظر:
Gregory Gause, "Nuclear Overreaction," *The National*, November 20, 2008; (http://www.thenational.ae/article/20081121/REVIEW/846523295/1008), accessed on November 23, 2008.

26. انظر:
Barry R. Posen, "We can Live with a Nuclear Iran," *The New York Times*, February 27, 2006, A19.

27. انظر:
Ali Hosseini, "What Pressure on Iran Will do the Trick?" October 23, 2008; (http://www.niacouncil.org/index.php?option=com_content&task=v), accessed on November 25, 2008.

28. انظر:

Charles W. Kegley and Eugene R. Witkopf, *World Politics: Trends and Transformation* (Belmont, CA: Thomson and Wadsworth, 2006), 480.

29. انظر:

Joseph M. Grieco and G. John Ikenberry, *State Power and World Markets: The International Political Economy* (New York, NY: WW Norton and Company, 2003), 172.

30. Robert Baer, op. cit., 129.

31. Robert Baer, op. cit., 130.

32. انظر:

William O. Beeman, *The "Great Satan" vs. the "Mad Mullahs"* (Westport, CT: Praeger, 2005), 209.

33. انظر:

John M. Mearsheimer and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York, NY: Farrar, Straus, and Giroux, 2007), 287.

34. انظر:

Zbigniew Brzezinski, *Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower* (New York, NY: Basic Books, 2007), 102.

35. انظر:

Mahmood Monshipouri, "Iran's Search for the New Pragmatism," *Middle East Policy*, vol. VI, no. 2 (October 1998), 105.

36. انظر:

Helen Cooper, "In Sanctioning Iran, US Plays Its Unilateral Card," *The New York Times*, October 26, 2007, A12.

37. ولمزيد من المناقشات حول هذا الموضوع وغيره من الموضوعات المتعلقة به انظر:

Mahmood Monshipouri and Banafsheh Keynoush, "Dealing with Iran: Confrontation or Negotiation? *Insight Turkey*, vol. 10, no. 2 (October–December 2008), 135–157.

38. انظر:

"Iranian Bank Denies Charges by US Treasury"; (http://www.haber27.com/news_detail.php?id+14679), accessed on October 17, 2008.

39. Ibid.

40. انظر:

Michael Jansen, "Itching for a Fight," *Panorama: The Gulf Today*, September 21, 2007, 40–41.

41. انظر:

Gary Sick, "The United States in the Persian Gulf: From Twin Pillars to Dual Containment," in David W. Lesch, *The Middle East and the United States: A Historical and Political Assessment* 4th Edition (Boulder, CO: Westview Press, 2007), 315–331.

42. انظر:

Ali M. Ansari, "Iran and the United States in the Shadow of 9/11: Persian and the Persian Question Revisited," in Homa Katouzian and Hossein Shahidi (eds) *Iran in the 21st Century: Politics, Economics, and Conflict* (New York, NY: Routledge, 2008), 118.

43. انظر:

Barack Obama, "Renewing American Leadership," *Foreign Affairs* vol. 86, no. 4 (July/August 2007); (http://www.foreignaffairs.org/200770faessay86401/barak-obama), accessed on November 18, 2008.

44. Ibid.

45. انظر:

Dennis Ross, "Iran: Talk Tough With Tehran," *Newsweek*, December 8, 2008.

46. Ibid.

47. Ibid.

48. انظر:

F. Gregory Gause, III, "Threats and Threat Perceptions in the Persian Gulf Region," *Middle East Policy*, vol. XIV, no. 2 (Summer 2007), 119–124.

49. انظر:

Robert Baer, *The Devil We Know: Dealing with the New Iranian Superpower* (New York, NY: Crown Publishers, 2008), 93.

50. انظر:

Mark Gasiorowski, "The New Aggressiveness in Iran's Foreign Policy," *Middle East Policy*, vol. XIV, no. 2 (Summer 2007), 129.

51. Ibid., 132.

52. انظر:

Jim Lobe, "Obama Urged to Forgo Iran Threats," *Iran Times*, November 28, 2008, 8.

53. Quoted in Jim Lobe, Ibid., 8.

54. انظر:

Thomas R. Mattair, "Mutual Threat Perceptions in the Arab/Persian Gulf: GCC Perceptions," *Middle East Policy* vol. XIV, no. 2 (Summer 2007), 137.

55. Ibid., 139.

56. Thomas R. Mattair, *Global Security Watch: Iran*, op. cit., 147.

57. وللتعرف على منهج شامل تجاه إيران، انظر:

Trita Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the United States* (New Haven, CT: Yale University Press, 2007), 248–257.

58. Robert Baer, op. cit., 180.

59. انظر:

Kayhan Barzegar, "Iran and Obama: The Grand Bargain on Roles," *Tabnak*, December 8, 2008; (http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/18720/iran_and_obama), accessed on December 15, 2008.

60. Ibid.

61. انظر:

Karim Sadjadpour, "The Islamic Republic Encounters Obama," *Iran Times*, January 2, 2009, 8.

62. انظر:

Alireza Nader, "Is the President of Iran in Trouble?" *Iran Times*, January 2, 2009, 8.

63. كلام السيناتور هاجل تم اقتباسه من:

Glenn Kessler, "US Under Pressure to Talk to Tehran," *The Washington Post*, May 11, 2006, A20.

64. .Ibid

65. انظر:

Mark Katz, "Why US–Iran Talks Are Good for Israel," *NIAC US–Iran Policy Memo*, November 5, 2008; (http://www.niacouncil.org) accessed on December 6, 2008.

66. .Ibid

67. انظر:

Gary Sick, "A Selective Partnership: Getting US–Iranian Relations Rights," *Foreign Affairs* vol. 85, no. 6 (November/December 2006), 142.

68. انظر:

Ali M. Ansari, *Confronting Iran: The Failure of American Foreign Policy and the Next Great Crisis in the Middle East* (New York, NY: Basic Books, 2006), 241–242.

69. انظر:

Gareth Porter, "Is a US–Iran Deal on the Middle East Possible? *Inter Press Service*, December 15, 2008.

70. انظر:

Ray Takeyh, *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic* (New York, NY: Times Books, 2006).

71. انظر:

Robert Baer, *The Devil we Know: Dealing with the New Iranian Superpower* (New York, NY: Crown Publishers, 2008), 77–78.

72. انظر:

Howard LaFranchi, "Competing Visions for Middle East," *The Christian Science Monitor*, December 11, 2006, 1 and 4.

73. انظر:

"Mottaki Stomps on Talk of Talks," *Iran Times*, November 28, 2008, 2.

74. انظر:

Arshin Abid-Moghaddam, "Obama's 'New' America and the Question of Iran," *Iran Times*, November 21, 2008, 8.

75. Richar N Haass and Martin Indyk, op. cit., 53.

76. انظر:

Sadeq Zibakalam, "Barack Obama Risking Increased Deadlock," *Iran Times*, December 19, 2008, 8.

77. انظر:

Ray Takeyh, "Playing Power Politics with Iran," *The Boston Globe*, December 17, 2008; (http://www.boston.com/bostonglobe/editorial_opinion/oped/articles/2008/12/17/playing_power_politics_with_iran), accessed on December 17, 2008.

78. انظر:

"EU Members Cannot Agree on More Sanctions," a reported from the Paris daily *Le Monde* cited by *Iran Times*, January 23, 2009, 5.

المراجع

Abid-Moghaddam, Arshin. "Obama's 'New'America and the Question of Iran." *Iran Times*, November 21, 2008.

Ansari, Ali M. "Iran and the United States in the Shadow of 9/11: Persian and the Persian Question Revisited," in Homa Katouzian and Hossein Shahidi (eds) *Iran in the 21st Century: Politics, Economics, and Conflict* (New York, NY: Routledge, 2008).

Ansari, Ali M. *Confronting Iran: The Failure of American Foreign Policy and the Next Great Crisis in the Middle East* (New York, NY: Basic Books, 2006).

Baer, Robert. *The Devil We Know: Dealing with the New Iranian Superpower* (New York, NY: Crown Publishers, 2008).

Barzegar, Kayhan. "Iran and Obama: The Grand Bargain on Roles." *Tabnak*, December 8, 2008; (http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/18720/iran_and_obama).

Beeman, William O. *The "Great Satan" vs. the "Mad Mullahs"* (Westport, CT: Praeger, 2005).

Brzezinski, Zbigniew. *Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower* (New York, NY: Basic Books, 2007).

Chomsky, Noam and Gilbert Achcar (eds) *Perilous Power: The Middle East and U.S. Foreign Policy* (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2007).

Cohen, Ariel. "Putin's Middle East Visit: Russia is Back." March 5, 2007; (http://74.125.95.132/search?q=cache:wHLLoH0XnPgJ:www.heritage).

Cooper, Helen. "In Sanctioning Iran, US Plays Its Unilateral Card." *The New York Times*, October 26, 2007.

Encyclopedia of American Foreign Policy. "Balance of Power." (http://www.americanforeignrelations.com/A-D/Balance-of-Power-1914-1945.html).

Fayazmanesh, Sasan. *The United States and Iran: Sanctions, Wars, and the Policy of Dual Containment* (New York, NY: Routledge, 2008).

Gasiorowski, Mark. "The New Aggressiveness in Iran's Foreign Policy." *Middle East Policy*, vol. XIV, no. 2 (Summer 2007).

Gause, Gregory. "Nuclear Overreaction." *The National*, November 20, 2008; (http://www.thenational.ae/article/20081121/REVIEW/846523295/1008).

Gause, Greogry. "Threats and Threat Perceptions in the Persian Gulf Region." *Middle East Policy*, vol. XIV, no. 2 (Summer 2007).

Grieco, Joseph M. and G. John Ikenberry. *State Power and World Markets: The International Political Economy* (New York, NY: WW Norton and Company, 2003).

Haass, Richard N. and Martin Indyk. "Beyond Iraq: A New US Strategy for the Middle East." *Foreign Affairs* vol. 88, no. 1 (January/February 2009).

Hosseini, Ali. "What Pressure on Iran Will do the Trick?" October 23, 2008; (http://www.niacouncil.org/index.php?option=com_content&task=v).

Jansen, Michael. "Itching for a Fight." *Panorama: The Gulf Today*, September 21, 2007.

Katz, Mark. "Why US–Iran Talks Are Good for Israel." *NIAC US–Iran Policy Memo*, November 5, 2008; (http://www.niacouncil.org).

Kegley, Charles W. and Eugene R. Witkopf. *World Politics: Trends and Transformation* (Belmont, CA: Thomson and Wadsworth, 2006).

Kinser, Stephen. *Overthrow: America's Century of Regime Change From Hawaii to Iraq* (New York, NY: Henry Holt and Company, 2006).

LaFranchi, Howard. "Competing Visions for Middle East." *The Christian Science Monitor*, December 11, 2006.

LaFranchi, Howard. "Iran: Will Talks Happen under Obama?" *The Christian Science Monitor*, November 21, 2008.

Lobe, Jim. "Obama Urged to Forgo Iran Threats." *Iran Times*, November 28, 2008.

Lyon, Alistair. "Obama Pelted with Advice on Iran: No Easy Options." November 21, 2008; (http://www.niacouncil.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1283&Itemid=2).

Mattair, Thomas R. *Global Security Watch: Iran, A Reference Handbook* (Westport, CT: Praeger Security International, 2008).

Mattair, Thomas R. "Mutual Threat Perceptions in the Arab/Persian Gulf: GCC Perceptions." *Middle East Policy* vol. XIV, no. 2 (Summer 2007).

Mearsheimer, John M. and Stephen M. Walt. *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York, NY: Farrar, Straus, and Giroux, 2007).

Monshipouri, Mahmood. "Iran's Search for the New Pragmatism." *Middle East Policy*, vol. VI, no. 2 (October 1998).

Monshipouri, Mahmood and Banafsheh Keynoush. "Dealing with Iran: Confrontation and Cooperation?" *Insight Turkey* vol. 10, no. 4 (October–December 2008).

Nader, Alizera. "Is the President of Iran in Trouble?" *Iran Times*, January 2, 2009.

Obama, Barack. "Renewing American Leadership." *Foreign Affairs* vol. 86, no. 4 (July/August 2007); (http://www.foreignaffairs.org/200770faessay86401/barak-obama).

Parsi, Trita. *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the United States* (New Haven, CT: Yale University Press, 2007).

Pollack, Kenneth M. *The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America* (New York, NY: Random House, 2004).

Porter, Gareth. "Is a US–Iran Deal on the Middle East Possible? *Inter Press Service*, December 15, 2008.

Posen, Barry R. "We can Live with a Nuclear Iran." *The New York Times*, February 27, 2006.

Rahimi, Babak. "Iran's About Face on the Status of Forces Agreement." *NIAC US–Iran Policy Memo*, November 25, 2008; (http://www.niacouncil.org).

Ross, Dennis. "Iran: Talk Tough With Tehran." *Newsweek*, December 8, 2008.

Sadjadpour, Karim. "The Islamic Republic Encounters Obama." *Iran Times*, January 2, 2009.

Sick, Gary. "The Republic and the Rahbar." *National Interest online*, January 6, 2009; (http://www.nationalinterest.org/Article.aspx?id=20482).

Sick, Gary. "The United States in the Persian Gulf: From Twin Pillars to Dual Containment," in David W. Lesch *The Middle East and the United States: A Historical and Political Assessment* 4th Edition (Boulder, CO: Westview Press, 2007).

Sick, Gary. "A Selective Partnership: Getting US–Iranian Relations Rights." *Foreign Affairs* vol. 85, no. 6 (November/December 2006).

Slavin, Barbara. *Bitter Friends and Bosom Enemies: Iran, the U.S., and the Twisted Path to Confrontation* (New York, NY: St. Martin's Press, 2007).

Sullivan, Anthony T. "Regional Games: Iran and Russia." *Levant Monitor Update*, November 24, 2008; (http://www.mepc.org/resources/Levant Monitor.asp).

Takeyh, Ray. *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic* (New York, NY: Times Books, 2006).

Takeyh, Ray. "Playing Power Politics with Iran." *The Boston Globe*, December 17, 2008; (http://www.boston.com/bostonglobe/editorial_opinion/oped/articles/2008/12/17/playing_power_politics_with_iran).

Tata, Samir. *Iran: The Case for Détente* The Emirates Occasional Papers No. 62 (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008).

Zibakalam, Sadeq. "Barack Obama Risking Increased Deadlock." *Iran Times*, December 19, 2008.

نبذة عن المحاضر

الدكتور محمود مونشيبوري عضو في هيئة التدريس في قسم العلاقات الدولية بجامعة سان فرانسيسكو الحكومية. نال درجة الدكتوراه من جامعة جورجيا عام 1987، ودرَّس بجامعتي جورجيا وميتشيجن، وكلية آلما، وجامعة كوينيبياك، وجامعة ردلاندز، وجامعة كاليفورنيا الحكومية في سان ماركوس. وقد عمل خلال المدة 2003-2006، زميلاً زائراً بمركز ييل للدراسات الدولية والإقليمية.

يدرِّس الدكتور مونشيبوري حالياً دورات عدة في العلاقات الدولية، والتي منها: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العلاقات الدولية، والخليج العربي في السياسة الدولية، وحقوق الإنسان في العلاقات الدولية، والنظرية والتطبيق في العلاقات الدولية، ومدخل إلى الشؤون العالمية.

ومجالات تخصص الدكتور مونشيبوري هي: حقوق الإنسان، وبناء الهوية، والعولمة في العالم الإسلامي. ومن بين أحدث مؤلفاته دراسة بعنوان: "المسلمون في السياسة العالمية: الهوية والمصالح وحقوق الإنسان" (قيد الإعداد). ويعدّ حالياً دراسة ستُنشر في شكل كتاب يحمل العنوان الأولي: "فهم سياسة مكافحة الإرهاب: استراتيجيات بديلة". كما شارك في تأليف كتابين بعنوان: **بناء حقوق الإنسان في عصر العولمة**، **والإسلام وحقوق الإنسان: الدعوة إلى التغيير الاجتماعي في السياقات المحلية**. وهو مؤلف كتاب: **الإسلاموية والعلمانية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط**، وكتاب: **التحول إلى الديمقراطية والتحرير وحقوق الإنسان في العالم الثالث**.

شغل الدكتور مونشيبوري منصب رئيس رابطة الدراسات الدولية، ورئيس رابطة نورث إيسترن للعلوم السياسية، والمدير التنفيذي لمركز البحوث والتحليلات الإيرانية، وهو يعمل حالياً محرراً لمجلة العالم الإسلامي لحقوق الإنسان.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحـات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر أرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العـالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي
د. جمال سند السويدي
اللواء الركن حيي جمعة الهاملي
سعادة السفير خليفة شاهين المرر
د. سعيد حارب المهيري
سعادة سيف بن هاشل المسكري
د. عبدالخالق عبدالله
سعادة عبدالله بشارة
د. فاطمة سعيد الشامسي
د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هالس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعـات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي:
التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي"
بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـون لارج

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاربي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

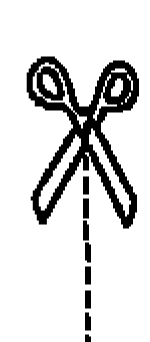
د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

د. محمود مونشيبوري



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـدينـــة: ....

الرمز البريدي : ....

الـــدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكـس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: . ... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصـرفية، يرجـى تحويـل قيمـة الاشـتراك إلى حـساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فـرع الخالديـة، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمــارات للــدراســات والبحــوث الاستــراتيجيــة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae



ISBN 978-9948-14-277-5
9 789948 142775